عبد الناصر والأرض والفلاح

بقلم ابراهيم عامر

سيظل من رأيي ان اهم ما حققته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ العربية في مصر ، بقيادة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر ، هو الاصلاح الزراعي ، وذلك باعتقادي ـ بناء على متابعة ودراسة على الواقع لمترتبات الاصلاح الزراعي منذ بدء تطبيقه ـ ان هذا الاصلاح الذي بدأته الثورة في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، ولما يمض على قيامها اكثر من شهر ونصف ، كان هو الحجر الاساسي لكل ما حققته او حاولته الثورة من انجازات في مجال العمل السياسي ضد الاحتلال والاستعمار والاستغلال الاجنبي والقوى العميلة الداخلية ، او في مجال العمل الاقتصادي ـ الاجتماعي المتقدم .

وفي اعتقادي ان من اعظم مساهمات الزعيم جمال عبد الناصر في الفكر الثوري المعاصر ، وخاصة في الامم المستقلة حديثا والآخذة بطريق التنمية غير الرأسمالية ، اكتشافه للدور الثوري الهام للفلاحين في عملية التحول الاقتصادي الاجتماعي .

ان ظروف ضعف الطبقة العاملة الصناعية في المستعمرات السابقة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي المنطقة العربية ، وظروف ارتباط الصناعة في هذه البلاد بالرأسمالية الاجنبية المتحالفة مع الرأسمالية المحلية، بالضرورة او بالرضى ، حرمت العمال الصناعيين من القيام بدورهم كاملا ، بل وأدت ، في بعض الاحيان ، الى الانحراف بدورهم الى مسارات مشبوهة وغير قومية ، او رشوة قطاعات قيادية منهم بالمال او المكانة .

على ان الفلاحين ، ورغم تخلفهم النسبي عن العمال الصناعيين ، ظلوا القوة القادرة على التحرك ضد الاستعمار وضد الاستغلال . وقد شهدت الصين الدور الهام والحيوي الذي قام به الفلاحون في ثورتها المعاصرة، كما شهدت الجزائر مثل هذا الدور في نضالها ضد الاستعمار الاستيطاني الفرنسي . وتشهد بلاد اخرى، من الهند الى بوليفيا ومرورا بالمغرب ، حركات الفلاحين الثورية من اجل تحقيق المهام القومية الاشتراكية .

واذا كان الاصلاح الزراعي لم يبرز بمثل هذه الصورة العقائدية في بدايات الاعداد لثورة ٢٣ يوليو ، مثلما برزت قضايا اخرى من قضايا التحرر السياسي والاجتماعي ، فان من المؤكد ان الضباط الاحرار بقيادة جمال عبد الناصر ، وبمساهمة ملموسة من جانب المناضل الراحل جمال سالم ، قد درست هذه المسألة بصورة عامة . ثم كان عليها ان تنتظر الى ما بعد الاستيلاء على السلطة لكي تبلور برنامجها لاقامة قاعدة سياسية واقتصادية واجتماعية مستقلة للثورة ، على اساس الاستناد الى جماهير الفلاحين .

وعلى طول عهد عبد الناصر ، ظل الفلاحون ، وأهل الريف ، هم القاعدة الراسخة للثورة ، والقوة المؤيدة الرئيسية للزعيم عبد الناصر ، والحصن المنيع لقوة الثورة في مواجهتها لقوى الثورة المضادة ، الخارجية والداخلية على السواء ، والمعين الذي لا ينضب لتجديد عناصر الثوريين لمواصلة الثورة ، ولتزويد الامة بما تحتاج اليه من كوادر وقيادات .

وظل الاصلاح الزراعي اكثر الاجراءات دلالة على اتجاه الثورة وقيادتها ، وتطوراته اكثر التطورات دلالة على المسار السياسي الاجتماعي لمصر ، والصراعات من حوله اكثر الصراعات دلالة على نوعية المتناقضات التي ينبغي التغلب عليها وتجاوزها ، لا في مصر وحدها بل وفي الامة العربية كلها .

والذي لا يزال يدهشني ـ مع ذلك ـ هو ان قليلين جدا من المثقفين العرب ، بل ومن المشتغلين بالسياسات العربية القومية ، هم الذين يوجهون اهتمامهم الحقيقي الى قضية الاصلاح الزراعي : قضية الارض والفلاح في الثورة العربية المعاصرة، ويحاولون تحديد خط سياسي ـ اجتماعي واضح لمصلحة الفلاحين . بينما هم يدركون ان المجتمعات العربية لا تزال مجتمعات فلاحية ريفية ، لا من ناحية ان الذين يعملون بالزراعة والفلاحة ويعيشون في الريف هم الاغلبية فحسب ، بل ومن ناحية التأثير الكبير

الملموس للريف على مختلف مجالات الحياة القومية العربية ، بما في ذلك مجالاتها السلوكية اليومية والفكرية، حيث نجد ان معظم القيادات العربية هم من اصول فلاحية ، او ممن لهم ارتباطات تاريخية ـ اجتماعية ـ تربوية ـ نفسية بالريف ، وعاداته الذهنية ، ومعاييره التقليدية ، بهذه الصورة او تلك .

اول معركة للثورة

ولم يكن اصدار قانون الاصلاح الزراعي الاول ، يمثل اول خطوة في ثورة ٢٣ يوليو فحسب ، بل وكان اول معركة خاضتها الثورة ، على المستوى الاجتماعي ـ القومي ، ومع اقوى طبقة في البلاد ، وفي اوسع ميادين الحياة السياسية الاقتصادية للبلاد .

وبالمعنى الرمزي ، وكثيرا ما يكون مغزى الرمز اهم من مغزى الواقع ، فان معركة الاصلاح الزراعي كانت معركة مصر الثورة الاولى ، لان مصر كانت هي الفلاح وكان الفلاح هو مصر .

ولا احد ينكر ، ومنذ ابعد عصور التاريخ المصري ، ان استعباد الفلاح كان الايذان باستعباد مصر كلها ، وان تحرير الفلاح كان الايذان بتحرير مصر كلها. وبدون الخوض في تفاصيل الارقام والوقائع ، فان بؤس الفلاح كان بؤس مصر ، وخرابه خرابها ، واستغلاله استغلالها، والسيطرة عليه سيطرة عليها .

وبالعبارة السياسية العصرية ، فانه اذا كان من يملك وسائل الانتاج ، والارض اساسا ، يملك السلطة ، فان تمليك الفلاح للارض كان معناه تمليكه السلطة .

وبالمعنى الواقعي ، فلم تكن معركة الاصلاح الزراعي معركة سهلة ، او معركة مساومات وتنازلات ، كما لا يزال يتصور البعض في العالم العربي حتى الان ، وانما هي كانت معركة مواجهة مباشرة بين «قوى الثورة» و«قوى كبار الملاك» .

وقد يفهم من تعبير «قوى كبار الملاك» المعنى المحدود المباشر ، وليس المعنى التاريخي لقوى كبار الملاك في مصر . ان كبار الملاك في مصر لم يكونوا مجرد ملاك كبار للارض الزراعية ومستغلين للفلاحين ، وانما كانوا هم ايضا الذين يحكمون مصر ويتحكمون فيها سياسيا وحزبيا واداريا وتشريعيا ، وكانوا هم ايضا كبار المساهمين في الشركات الصناعية والمصرفية والتجارية الكبرى ، وكانوا هم الذين يصنعون القيم السلوكية للمجتمع ، ويرعون ويوجهون الفكر والفن ، ويرسمون ـ بتصرفاتهم ـ صورة مصر في اعين الاخرين .

وكانوا لا يزيدون عن مائة اسرة يملكون فيما بينهم نحو الف مليون جنيه ، ويقدمون من بينهم ومن بين ١٥٠٠ اسرة اخرى مرتبطة بهم ، بصورة او بأخرى ، كل رؤساء الوزارات والوزراء . كانوا يمثلون مجتمع النصف في المائة، على حد تعبير الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، الذي يتحكم في مجتمع الـ ٩٩،٥ بالمئة .

وكانوا هم القاعدة الرئيسية، بالضرورة او بالرضى، للسيطرة الاستعمارية في داخل البلاد ، والعقبة الكبرى، بالوعي او بالتلقائية، في سبيل اي تغيير جذري ، او تحرك الى الامام .

ومن ثمة ، فقد كان من الطبيعي وقد فتحت الثورة نيرانها على طول مثل هذه الجبهة العريضة ، ان تلقى ، وهي لا تزال في الاسابيع الاولى بعد الاستيلاء على الحكم ولما تستول على السلطة بعد ، مقاومة سياسية عنيفة اشتركت فيها جميع القوى السياسية القديمة ، ومنها حزب الوفد ذو الاغلبية «الشعبية» . واشترك فيها ما يشبه اتحاد عام لكبار الملاك ، بقيادة رئيس الوزراء حينذاك ، وقد كان هو نفسه من كبار اصحاب العزب ، وناظرا لتفاتيش كبار ملاك آخرين .

واتخذت المقاومة السياسية صورة الضغط والتخويف ومحاولات تحريض قطاعات من الرأي العام ضد الاصلاح الزراعي ، بدعوى تعارضه مع الدستور، ومع الدين ، ومع التقاليد القومية . وبدعوى التحذير من آثاره الاقتصادية السيئة لانه سيؤدي ـ في رأيهم ـ الى انخفاض الانتاج الزراعي وتعريض البلاد للمجاعة والخراب . وبدعوى عدم قدرة الفلاح الفقير والمزارع الصغير على النهوض بالارض الزراعية التي سيتملكها . وصحبت هذه الحملة محاولات للمساومة على الحد الاقصى للملكية ، وعلى اسلوب تنفيذ التحديد وهل لا يكون بأثر رجعي .

واتخذت المقاومة ، في الوقت ذاته ، صورة التآمر لتأليب بعض القوى العمالية الصناعية ضد الثورة ، بغية فتح جبهة اخرى تشغلها عن الاصلاح الزراعي . وهذا تكتيك معروف ، تاريخيا وفي العالم كله ، من جانب كبار ملاك الارض الذين لا يترددون بوصفهم «اشتراكيين ، اقطاعيين» من تبني مطالب العمال الصناعيين لضرب مطالب الفلاحين ، ولتفرقة صفوف العمال والفلاحين حتى لا تلتئم في التحالف الثوري لقوى الشعب العامل .

ولكي يصدر القانون ويبدأ تنفيذه ، فقد كان لا بد من عزل رئيس الوزراء ، وتكوين حكومة جديدة تحت اشراف اتجاهات «مجلس قيادة الثورة» اكثر ، وذلك بعد ان رفض جمال عبد الناصر اي اتجاه للتراجع عن الاصلاح الزراعي او المساومة حوله ، باعتباره الركيزة الاساسية للثورة ، في بعدها في المستقبل . وكان لا بد، وفي اليوم ذاته ، من ان يصدر قانون يفرض قيودا منهجية على الاحزاب السياسية القديمة ، بعد ان وقفت جميعا ضد الاصلاح الزراعي ، بصورة او اخرى .

وفي بداية تطبيق الاصلاح الزراعي واجهت السلطة الثورية ، بقيادة جمال عبد الناصر ، محاولات عديدة لعرقلة التطبيق . وبعض هذه المحاولات كان غير مباشر عن طريق التحايل على القانون ، او عن طريق تخريب

المنشآت والزراعات وذبح الماشية التي على الارض المقرر الاستيلاء عليها ، او عن طريق تهريب الزائد من الاملاك والخاضع للاستيلاء بوسائل عديدة . والبعض الاخر من هذه المحاولات كان في شكل مقاومة مباشرة لتنفيذ عمليات الاستيلاء . وكان من ابرزها محاولة عدلي للوم المشهورة .

ولقد كان عدلي للوم ابنا لاحد كبار الملاك من مشايخ القبائل في الصعيد . وكان والده الأمي الوحيد في البرلمان . وعندما شهد رجال الاصلاح الزراعي يدقون «الحدايد» في ارضه لتحديد الارض المستولى عليها من املاكه ، امتطى حصانه وحمل بندقيته وحشد اتباعه ودخل معركة مسلحة لمنع التنفيذ . لكن الثورة سارعت بتوجيه ضربة حاسمة ضد عدلي للوم ، باعتباره رمز المقاومة الاقطاعية الكامنة والمحتملة ، والقت القبض عليه، وحاكمته وحكمت عليه بالسجن . وكان يوم تكبيل عدلي للوم بالحديد هو يوم عيد حقيقي للفلاحين ، ويوم ان برهنت الثورة ، بالفعل ، على اصرارها على تنفيذ الاصلاح الزراعي ، وقدرتها على ذلك .

على انه من الحق ، في الوقت ذاته ، ان نقول ان بعض الفلاحين لم يستقبلوا الاصلاح الزراعي الاستقبال الصحيح للوهلة الاولى . وذلك بسبب ما كان في نفوسهم من شكوك فى قدرة الثورة على تنفيذه حقا ، وخوفهم الشديد من تهديدات كبار الملاك لهم بالانتقام منهم اذا قبلوا الارض الموزعة، وبسبب الاسترابة في نوايا وكفاءات موظفي الاصلاح الزراعي ، والتقاليد الخضوعية ورواسب التربية الخنوعية المغروسة في نفوسهم منذ آلاف السنين . وبسبب الدعايات الحزبية المضادة للاصلاح الزراعي . وبسبب تشعبات العلاقات الأسرية وعلاقات التبعية الشخصية المتشابكة في الريف .

ومع هذا ، فقد ظل الاصلاح الزراعي يلقى معارضات ومقاومات غير مباشرة لتطبيقه . وكان من اهم اشكال هذه المعارضات والمقاومات شكل «تهريب الارض» لمنع الاستيلاء عليها وتوزيعها على الفلاحين . وقد بلغ هذا الشكل ذروة خطورته الدامية في حادث قرية «كمشيش» في مايو ١٩٦٥ ، وأسفر عنه ان اتخذت الثورة اجراءات حازمة لتصفية الاقطاع المهرب .

بل ولا تزال المعركة ضد المعارضات والمقاومات للاصلاح الزراعي مستمرة حتى اليوم. وتتخذ المعارضات والمقاومات اشكال التشكيك في نتائج الاصلاح الزراعي والمبالغة في عيوبه واخطائه والمبالغة في المطالب والشكاوى، وادعاء الحرص على مصلحة الفلاحين اكثر من حرص الفلاحين انفسهم على مصالحهم . فالذين يتباكون على قلة المساحة التي حصل عليها الفلاح او على كفاية الارض الموزعة لكل الفلاحين، لا يريدون في الواقع زيادة الاراضي المستولى عليها بمزيد من تخفيض الحد الاقصى المباح للملكية الفردية والأسرية حتي يزيد المكن توزيعه .

والذين يتباكون على انخفاض اجور العمال الزراعيين يشكون في الوقت ذاته من ان الاصلاح الزراعي قد افسد عليهم العمال الزراعيين لانه قال لهم ان لهم حقوقا .

ومن الذين لا يزالون يعارضون ويقاومون الاصلاح الزراعي حتى الان ، ممن انطبق عليهم الاصلاح الزراعي فسلبهم جزءا من ارضهم ، او سلبهم نفوذهم او مكانتهم الاجتماعية الاستبدادية في الريف . وهم – بصورة رئيسية – من كبار الملاك السابقين ومن نظارهم ومديري مزارعهم وموظفيهم ، بل واحيانا من خفرائهم وخدمهم واصدقائهم . وهم من طبقة الوسطاء في الريف الذين كانوا يؤجرون اراضي الملاك الغائبين من الباطن للفلاحين. وهم بعض المستأجرين السابقين لأراضي التفاتيش الكبيرة ، وهم طبقة المولين السابقين للفلاحين من مرابين وتجار . وهم طبقة تجار الداخل الذين كانوا يتعاملون في الاسمدة والمبيدات والقطن والمحاصيل الزراعية الرئيسية الاخرى .

ومن الذين يعارضون الاصلاح الزراعي ، بعض الذين لم يستفيدوا من الاصلاح الزراعي ، بسبب عدم كفاية الارض المستولى عليها ، في اطار الحد الاقصى الراهن للملكية ، لاشباع جوع كل المعدمين والفقراء .

اربعة اهداف

على اننا اذا قلنا ان «الاصلاح الزراعي» كان هو الخطوة الاولى للثورة ، بقيادة جمال عبد الناصر ، وكان قاعدتها على الارض الزراعية وعلى الفلاحين ، فانما نقول ذلك لكي نوجز ايجازا رمزيا علاقة الثورة وجمال عبد الناصر بالارض والفلاح . ذلك لان الثورة في اتجاهها الرئيسي نحو الفلاحين قد حققت خطوات اخرى مكملة للاصلاح الزراعي ، ومساهمة مساهمة فعالة في تكوين عناصر الثورة الفلاحية المستمرة في الريف وفي المجتمع العربي كله في مصر .

وبالاضافة الى قوانين الاصلاح الزراعي التي تلت القانون الاول ، وعدلت الحد الاقصى للملكية بخمسين فدانا للفرد بدلا من مائة ، وبمائة فدان للاسرة بدلا من ٣٠٠ فدان ، وبالاضافة الى تعديل التعريف السياسي للفلاح من كونه المالك لخمسة وعشرين فدانا ، الى كونه الحائز لعشرة افدنة ، فان مصادرة اراضي الملك السابق والاسرة المالكة ، وتأميم اراضي الملاك الاجانب والمصارف الزراعية والعقارية الاجنبية ، والغاء تعويض الملاك عن الارض المستولى عليها ، وتخفيض ثمن الارض الموزعة الى ربع قيمتها مع تقسيطه على اربعين سنة ، هي جميعا ، وغيرها مما لايتسع المجال هنا لحصره بالتفصيل،اجراءات مكملة للاصلاح الزراعي .

كذلك فان عمليات استصلاح الاراضي الجديدة ، والتي بلغت نحو ٨٥٠ الف فدان ، واقامة مزرعة آلية نموذجية ، ومحاولات استصلاح الاراضي الصحراوية،هي

– التتمة على الصفحة – ٧٣ –

عبدالناصر والارض والفلاح

ـ تتمة المنشورعلى الصفحة ـ ١٥ ـ

اجراءات تهدف الى تحسين حال الفلاح ، وتغيير تكوينه واساليبه .

بل وقد اذهب الى ابعد من هذا ، فأزعم ان كل ما اتخذته الثورة بقيادة جمال عبدالناصر ، من اجراءات ،انما كان يهدف الى تحرير الفلاح ورفع مستواه : التعليم المجاني في جميع المراحل هو اولا لمصلحة ابناء الفلاحين الذين ما عرفوا التعليم بهذه الصورة من قبل ، والذين كان كبار الملاك يصيحون في وجههم مستنكرين :

« اذا تعلم الفلاح ، فمن الذي سيزرع الارض ؟» .

الوحدات الصحية والعلاجية في الريف للفلاحين . الماء النقي ، بدلا من ماء الترعة الملوث بالامراض للفلاحين . والكهرباء لكي تبدد ظلام القرى الدامس فلا تكون لياليها هي ارخص الليالي . والصناعات لاستيعاب الايدي العاملة الفائضة من الريف . والسد العالي : ماء اوفر واكثر انتظاما .. وارض جديدة .. وكهرباء ونور .

ومن الممكن ان نوجز اهداف زعامة عبدالناصر الثورية بالنسبة للفلاح في اربعة اهداف :

١ ـ تحرير الفلاح سياسيا حتى يدخل الحياة القومية مساهما فيها مساهمة فعالة وايجابية ، ومتخلصا من سيطرة كبار الملاك ، ومشاركا في اعادة بناء الوطن العربي في مصر .

٢ ـ رفع مستوى الفلاح اقتصاديا ، حتى يرتفع مستوى الانتاج الزراعي ، واحلال الدولة محل المالك الكبير في كل مجالات النشاط الزراعي ، وخاصة في مجالات التمويل والاستثمار اللازمة لتجديد الزراعة وتحقيق تقدمها المستمر .

٣ ـ احلال الروح الجماعية التعاونية بين الفلاحين محل الروح الفردية التعارضية ، وتخليصهم من جميع الوسطاء على المستوى الاقتصادي عند تأجير الارض او الحصول على مستلزمات الانتاج او تسويق المحاصيل ، مع رفع مستوى العامل الزراعي ، اقتصاديا وتكنيكيا ، وتخليصه من استغلال المقاولين .

٤ ـ مساعدة الفلاح على استعادة سلطته باستعادة حقه في تملك الارض ، واحياء مبادراته وشعوره بالمسئولية القومية .

التحرر السياسي

وفيما يتعلق بتخليص الفلاح من السيطرة السياسية الاقطاعية ، وتحرير صوته الانتخابي من نفوذ كبار الملاك ، فان الثورة نجحت في ذلك الى حد بعيد ، وذلك بفضل اجراءات سياسية اخرى مصاحبة .

وكما هو معروف ، فقد كان الفلاح عبدا للاقطاعي ، وكان الاقطاعي او المالك الكبير عبدا للرأسمال الاجنبي الاستعماري .

ومن الناحية الاقتصادية ، فقد كان المالك الكبير هو الذي يستغل الفلاح : مستأجرا او اجيرا او مالكا فقيرا، استغلالا مباشرا عن طريق الايجارات العالية بمعدلات المضاربة على الارض ، وعن طريق الاجور الدنيا التي لا تكاد تقيم الاود ، وعن طريق التمويلات المرابية الفائدة والشروط . لكن هذا المالك الكبير نفسه كان مستغلا استغلالا مباشرا من جانب رأس المال الاجنبي الاستعماري المتمثل في مصارف الائتمانات العقارية والزراعية والمصارف التجارية وبورصات القطن والمحاصيل الزراعية الاخرى .

ولفترة طويلة كانت اسعار القطن المصري تتحد في بورصات ليفربول ونيواورليانز . وفي وقت من الاوقات كان مجموع الديون والائتمانات التي للمضارف الاجنبية على الارض تكاد تجعل هذه الارض ملكا لهذه المصارف لا ملكا لاصحابها من كبار الملاك .

وفي الوقت ذاته ، كان المالك الكبير تابعا ، من الناحية السياسية، وبحكم التبعية الاقتصادية، للمستعمر الاجنبي ، الذي كان يرى فيه القاعدة الاساسية لنفوذه في البلاد .

وعندما كسر الاصلاح الزراعي العلاقة بين الفلاح والمالك الكبير ، فانه كسر ، في الوقت ذاته ، العلاقة بين المالك الكبير والاستعمار ، وعزل نفوذ المستعمرين عن الريف ، وحصره بشكل واضح في مجرد قوات الاحتلال الواضحة المعالم ، والتي كانت الهدف الواضح ، دائما ، لغضب الشعب العربي في مصر ، وفي البلاد العربية الاخرى .

ولم يؤثر الاصلاح الزراعي في مدى نفوذ الملكيات الكبيرة فحسب ، وانما هو قد أثر كذلك في الملكيات المتوسطة ذات الملاك الغائبين ، والتي كان يتم استغلالها عن طريق التأجير ، وكان ملاكها من طبقة الموظفين او

تجار المدن .

وهنا ، فان ما جاء في قانون الاصلاح الزراعي خاصا باعادة تقدير القيم الايجارية في اطار حد اقصى ، وبتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وبوضع الضمانات للمستأجرين في مواجهة اصحاب الارض ، لا يقل اهمية وتأثيرا عما حققه من اعادة توزيع الارض الزراعية، خاصة اذا عرفنا ان نحو ٦٠ بالمئة من المشتغلين بالزراعة في مصر ، هم من المزارعين المستأجرين .

اما فيما يتعلق بالهدف الثاني والثالث ، فان اشراف الدولة على الزراعة ، اليوم ، يتحقق عن طريق نظام التعاون الموجه .

فقد الزم قانون الاصلاح الزراعي جميع المنتفعين بالاصلاح الزراعي بتكوين جمعيات تعاونية تحت توجيه اجهزة الدولة الزراعية والتعاونية . وتمت بعد ذلك عدة خطوات لبث روح الزراعة الجماعية عن طريق تجميع الدورة الزراعية ، وعن طريق تنظيم الانتاج الزراعي تدريجيا ، وعن طريق تعميم التسويق التعاوني للمحاصيل الرئيسية خطوة خطوة .

ولا شك في ان التعاون الزراعي في الريف المصري، وخاصة في قطاع الاراضي خارج الاصلاح الزراعي،والذي يعرف باسم « التعاون الائتماني » لا يزال يحتاج الى جهود اكثر ، والى ان يتحول من مجرد كونه تعاون خدمات الى كونه تعاون انتاج .

لكن لا بد لنا من الاعتراف بان العقبة الرئيسية في سبيل تطوير قيادة الدولة للزراعة عن طريق البنيان التعاوني تكمن اساسا ، في عدم كفاءة كثيرين من المشرفين الزراعيين ، وخاصة فيما يتعلق بمستوى علاقاتهم مع الفلاحين .

ولا شك في ان الفلاحين المنتفعين بالاصلاح الزراعي قد استعادوا كرامتهم وارتفع مستواهم المادي والمعنوي . انهم يشعرون بانهم قد تحرروا واصبحوا اسياد انفسهم، وانهم قد تخلصوا من محاولات الاقطاع السيطرة بالقوة، على نفوسهم الشريرة ، ومن محاولاته لاستعبادهم . والذين عاشوا منهم قبل الاصلاح يدركون اكثر من غيرهم الفارق بين ما كان وما هو كائن الان .

والجهود لا تزال مبذولة لاحياء مبادراتهم وشعورهم بالمسئولية القومية ، وان كانت الامية التي تزال منتشرة بينهم تعتبر معوقا ن اخطر المعوقات في هذا السبيل .

ومع هذا ، فلقد كذب الفلاح ، بعمله ومواقفه ، كل الادعاءات التي قيلت ضد الاصلاح الزراعي وتأثيره على الانتاج . وبفضل استعادته لحقه في ملكيته الارض ، وشعوره بان ثمرة جهده انما تعود اليه ، وبفضل مساعدات الدولة الارشادية له ، فلقد نجح في زيادة غلة الارض ورفع مستوى المحاصيل .

وقد ركل الفلاح جانبا كل مزاعم معارضي توزيع الارض بدعوى التمسك بالدين او التقاليد .

ولقد زرت مؤخرا قرية « ميرة » وقرية «الزعفران» وهما اول منطقتين تم فيهما توزيع اراضي الاصلاح الزراعي في ٢٣ يوليو ١٩٥٣ ، وتحدثت الى عدد كبير من المنتفعين بالاصلاح الزراعي ، فلمست مدى ما اكتسبوه من شعور بالكرامة والحرية . ولم اجد احدا منهم – وكما يشاع في البارات والفنادق الكبرى ومن الهمسات احيانا – يريد ان يعيد الارض التي اعطاها الاصلاح الزراعي له الى اصحابها، او ان كرامته وحريته قد اصبحت اقل مما كانت عليه قبل عهد الاصلاح الزراعي . ولم اجد فلاحا كان معدما او فقيرا قبل الاصلاح الزراعي قد اصبح اكثر فقرا او اعداما بعد الاصلاح . ووجدت ابواب الامل مفتوحة امام الجميع بلا حدود .

ولا شك في ان مستوى دخل الفلاح بصورة عامة قد ارتفع ، ودخل فلاح الاصلاح الزراعي بصورة خاصة . ويقدر البعض نسبة الارتفاع في الدخل بنحو مائة وخمسين في المائة .

ونتيجة لارتفاع الدخل ، فقد اتجه الفلاح اول ما اتجه ، وشأنه في ذلك شأن كل الفلاحين في الدول النامية والذين طال حرمانهم من الكفاية ، الى زيادة الاستهلاك الغذائي ورفع مستوى نوعيته .

وبعد الاتجاه نحو زيادة الاستهلاك الغذائي يتجه الفلاحون الى تحسين مساكنهم ، ثم يتجهون ، بعد ذلك ، الى تعليم الابناء والبنات احيانا، كضمان لمزيد من الدخل في المستقبل ، وكاداة لتحسين مكانتهم الاجتماعية في القرية .

على ان بعض الفلاحين لا يزالون ينفقون جزءا كبيرا من دخلهم بصورة اسرافية ، اما في زواج جديد، او في المكيفات ، او في اللهو في المدن .

وفي الواقع ، فان مسألة توجيه الانفاق لدخل الفلاحين المنتفعين بالاصلاح الزراعي قد اصبحت قضية راهنة تحتاج الى دراسة وقرارات .

ثم علينا الا ننسى تلك الدلالة على المكانة الجديدة للفلاح، التي خلقها له عبدالناصر ، وهي التي تنعكس في الادب

الناصرية ومقاصدنا الثورية

ـ تتمة المنشور على الصفحة ـ ١٢ ـ

ينضموا الى الفدائيين في مقاومتهم لتلك المؤامرة ؟.. لماذا بقوا في الجيش يساهمون فيها ؟..

السبب لا يعود ، كما تخيل هؤلاء ، الى قصور ذاتي محض في الجندي الفلسطيني ، بل الى الاوضاع الموضوعية التي تحيط بالعمل الفدائي . فعندما يتطلع هذا الجندي الى هذا العمل فلا يرى انه يمارس « الدور المستحيل » الذي يفترض فيه بعدا لهذا الموقف التبشيري الشعائري ، اي دور التحرير او دور الحرب الشعبية ، على غرار فيتنام او الجزائر ، فانه لا يجد فيه قوة الجذب التي يمكن ان تجذبه اليه ، لان واقعه منفصم عن هذا « الدور المستحيل » .

عند المقارنة مع الحرب الفيتنامية الشعبية ، نرى انه تبعا لاحصاءات وتقديرات اميركية كان هناك ما لا يقل عن معدل عشرة الاف جندي يتركون شهريا ، جيش فيتنام الجنوبية ويلتحقون بالفيتكونغ. الفرق هو ان الاوضاع الموضوعية التي تحيط بهذه الحرب في فيتنام تختلف اختلافا جذريا عنها في فلسطين ، وهي تسمح بفاعلية ضد المحتل لا تنفتح لها ابدا اوضاع الاخيرة ، وليس لان الجندي الفلسطيني اقل استعدادا للكفاح المسلح او اقل شوقا لتحرير فلسطين. انني شخصيا اعتقد ، لاسباب عديدة لا مجال للخوض فيها هنا، ان هذا الاستعداد موجود في الجندي الفلسطيني اكثر من الجندي الفيتنامي في جيش جنوبي فيتنام ، ولو ان الاوضاع الموضوعية التي تحيط بالاول كانت مماثلة لتلك التي تحيط بالثاني ، لما كان هناك جنود فلسطينيون يؤمرون او حتى جيش اردني يمكن الايحاء له بمقاومة الفدائيين .

هذا الموقف التبشيري الشعائري يطلب منا ايضا الاعتراف بان الاطار الفلسطيني كان الاطار الوحيد الذي خرجت منه قيادات ثورية ترتبط ارتباطا عضويا بالجماهير . هكذا ، بشطحة قلم ، تزول اهم تجارب العرب الثورية الحديثة ، في الجزائر ، في اليمن الجنوبي، وفي الخليج ، وفي مصر . فقبل الاطار الفلسطيني ، واكثر منه بكثير خرجت من الاطار الجزائري قيادات ثورية ارتبطت ارتباطا عضويا بالجماهير وبشكل لم تحققه بعد المقاومة الفلسطينية . نفس الشيء تقريبا يقال ايضا عن ثورة اليمن الجنوبي . وعن المقاومة الدائرة الان في بعض انحاء الخليج . اما قيادة عبدالناصر بالذات فقد حققت هذا الارتباط العضوي بشكل لا يماثلها فيه ، عن قريب او بعيد ، اي ارتباط اخر .الجماهير الفلسطينية نفسها كانت تشعر بهذا الارتباط اولا مع قيادة عبدالناصر وليس مع اية قيادة اخرى .

وقبل وفوق كل شيء ، يدعونا هذا الموقف التبشيري الشعائري الى التمثل بتجربة فيتنام كانموذج تحتذيه الثورة الفلسطينية،وتعيده في فلسطين . الخ . ولكن دون اي وعي لعلاقة هذه التجربة بالاوضاع الموضوعية التي ترتبط بها ، والى غياب هذه الاوضاع الموضوعية غيابا تاما مطلقا في فلسطين ، التجربة الفيتنامية ،كحرب شعبية ظافرة ، لا تتفرع مباشرة من الفيتنامي كانسان ذي كفاءات طبيعية فيه ، بل تتفرع من علاقته مع اوضاع موضوعية ، تاريخية وسياسيه، وبشكل اخص جغرافية ديمغرافية استراتيجية معينة .

٣ ـ هناك قسم من هؤلاء الناصريين السابقين يحارب ثورة ٢٣ يوليو الناصرية باسم « طبقوية » غريبة ، وهو يريد ايضا توجيه المقاومة في ضوئها . فالبورجوازية الصغيرة اصبحت الشر الوحيد. مصدر كل شر في الناصرية وفي المقاومة ، مصدر كل انحراف وكل خطأ وضعف . فهي الشيطان الجديد الذي حل محل شيطان المسيحية والاسلام في تفسير الشر ووجوده في العالم .

المجال لا يتسع لمناقشة معضلة لهذا « المفهوم » (؟) الذي يكشف بوضوح هنا ايضا ، عن الطبيعة المثالية ، التبشيرية ، الشعائرية ،

والفن المصري المعاصر ، وفي الاغاني والرقصات ، وفي احياء التراث الشعبي في الريف .

ملك اسمه الفلاح

ويطول الحديث اذا اردنا ان نعرض ونناقش ونقيم تقييما نقديا كل ما حققه جمال عبدالناصر للفلاحين ، وكل ما بلوره ـ وهذا له اهمية تاريخية كبرى ـ من امال في نفوسهم . ولكن من غير المختلف عليه ان الاصلاح الزراعي المصري هو من انجح الاصلاحات الزراعية في البلاد الفتية لانه امكن تنفيذه ، فعلا ، بعد صدوره كتشريع ، بينما لا يزال الكثير من الاصلاحات الزراعية مجرد قوانين لم يتم تنفيذها حتى الان رغم صدور بعضها قبل تشريع الاصلاح الزراعي في مصر .

كذلك ، فانه من غير المختلف عليه ان الزعيم الراحل جمال عبدالناصر قد عمل ، فعلا ، على تحرير الفلاح من نير الاقطاع والسيطرة الاستعمارية ـ الاقطاعية ، سياسيا واقتصاديا ، وفتح الباب للتطور الاجتماعي في الريف، كما مهد السبيل الى تطوير الانتاج الزراعي المصري وتخليصه من وحدة المحصول ، والى رفع مستوى الكفاءة الانتاجية والدخول في تجارب ما كان يجرؤ على الدخول فيها اي مالك كبير ، وذلك بهدف البحث عن طريقة لمواجهة التحدي الذي تمثله العلاقة بين زيادة السكان وزيادة الانتاج الزراعي .

ولقد قال عبدالناصر ، وهو يوزع ارض الاصلاح الزراعي في ٢٣ يوليو ١٩٥٣ ، وبعد عام واحد فقط من قيام سلطة الثورة :

« يسعدني ان ارحب بالفلاح وقد تحرر واصبح سيد نفسه ، من الناحية السياسية والاجتماعية . ويسعدني ان ارى الاقطاع وقد انهار الان . والاقطاع لم يكن ـ باي حال من الاحوال ـ امرا طبيعيا ، ولكنه كان محاولات للسيطرة بالقوة على النفوس الشريرة ، ومحاولات للاستعباد .

وجمال عبدالناصر هو الذي قال دائما للفلاحين انه ابن فلاحين مثلهم من « بني مر » وان اسرته لا تزال في « بني مر » في صعيد مصر ، تزرع وتفلح مثلهم .

وهو الذي رأى فيه الفلاحون دائما التجسيد الحي لآمالهم ومطالبهم وتطلعاتهم ، ورأوا فيه الزعيم الذي خلع الملك ، اكبر اقطاعي في البلاد ، لكي ينصب محله ملكا اخر .. اسمه الفلاح .

القاهرة — ابراهيم عامر